

مقدمة

لقد تأمر على الأمة عدة أطراف تعاونت في محاولة للقضاء على وعيها بكل مكوناته الثقافية من لغة وتاريخ وفكر هذه الأطراف إما الاحتلال أو الصهاينة المتسلطين على الأمة والاثنان بمعاونة طغمة فاسدة سهلت لهم كل السبل لتجهيل الأمة وإفقتادها هويتها التي أوشكت على فقدانها جملة وتفصيلاً فلم يبق العلم الدينى إلا عند المتخصصين الذين وهبوا حياتهم لقضاياهم فلاهم باعوا عقيدتهم ولا استسلموا لتجريف ثوابتها ولا أنزروا كما أنزوى علماء السلطة على كراسيهم فى معية السلطان الذى يعلمون أنه عرض زائل فلاهم وصلوا إلى ما وصل إليه ابن العلقمى من الثروة ونفاذ الكلمة ولا هم سينجون من مصيره وكنت أحسب أن سيرىز من بينهم من لديه القدرة على تحريك الماء الراكد فى النفوس فيصل إلى ما وصل إليه بائع الوزراء على كراسى العبيد .

فقد الناس أو جلهم كثير من أبواب الفقه ومنها بل من أهمها ما يقتضيه الموقف الآن وهو فقه الإكراه الذى يحوى أبواباً توضح متى يجب اطاعة الأوامر وما مقاصدها ومتى يمتنع على المأمور طاعة الأمر بل ما انتشر فى الأوساط بديلاً هو (نفذ الأمر ولو غلط) وانقلبت الآية فاصبحت بمنطق (وأطيعوا...أولى الأمر منكم) والمقصود هنا فى

الآية هو طاعة أولى الأمر الذين أضافهم على الله وعلى الرسول أى الذين يسировن على ما أمر الله به وينهجون نهج نبيه .

لذلك وحرصاً على إعادة بث الوعي واشعال جذوة ما خبا منه أضع بين أيديكم هذا العمل عن فقه الاكراه موضحاً فيه المعنى ومواقع الاكراه والتقنية ومبيناً حال الاكراه على القتل خاصة قتل المسلم أو اتلاف ماله أو إضراره فى أحد أعضاء جسده أو أسرته وموضع ذلك من الشريعة وفى الباب الأخير حاولت أن أبين الاكراه فى القانون الوضعى وهو حالة الاضطرار وموقف الشرع منه أيضاً .

أسامة عبد الرحمن